الرأسمال الاجتماعي ودوره في الحد من أزمات منظمات الأعمال– دراسة حالة الجزائر

الاستاذ دياب زقاي
zeggai13@yahoo.fr
بومدين محمد أمين
Moh.boumediene@gmail.com
جامعة د مولاي الطاهر سعيدة –الجزائر–

الملخص: في ظل التحولات الحاصلة مع بداية الالفية الجديدة داخل المجتمع ومنظمات الاعمال والسوق الاقتصادية والمالية، المنشأة للازمات والمصدرة لها في اطار العولمة، اصبح من الضروري تكثيف الدراسة والبحث حول اصدار مؤشرات اقتصادية اجتماعية لها خصوصية المظهر والانتماء، ونوعية تعكس الدور والأثر الايجابي على تحقيق الاهداف وتسهيل العمليات وتحصيل مختلف الموارد، وتدعم امكانية القياس وعقد المقارنات على المستوى الجزئي والكلي، حيث يتم توظيفها في التعامل مع ازمات منظمات الاعمال والمجتمعات محليا ودوليا، من التنبؤ وإدارة الازمات بكفاءة وفاعلية الى وضع الخطط الاستراتيجية واتخاذ القرار.

الكلمات الافتتاحية : الراسمال الاجتماعي، ادارة الأزمة، الكفاءة والفاعلية، المجتمع ومنظمات الاعمال.

Abstract : In light of changing circumstances unstable and rapid changes taking place recently with the beginning of the new millennium within the community and business organizations and the market economic, financial, established to crises and exporting them in the framework of globalization and internationalization, it became necessary to intensify the study and research on the issue indicators socio-economic has a special appearance and belonging, and the quality reflects the role and positive impact on the achievement of targets and to facilitate the operations and the collection of resources, and supports the possibility of measurement and comparisons at the micro level and the macro, where they are employed in dealing with crises, business organizations and communities locally and internationally, to predict and manage crises efficiently and effectiveness of the strategic planning and decision-making.

Keywords: Crisis Management , The Social capital, Economy , Efficiency And Effectiveness , Community And Business Organizations.

مقـدمة عامة:

ان الدراسة المعمقة حول أزمات منظمات الأعمال وسبل التعامل مع التهديدات المحتملة التي تواجهها تدفع إلى النظر أكثر وإسقاط الضوء على البيئة المحيطة بها والتحولات الحاصلة والمتواصلة فيها وما تمليه المتغيرات الحاصلة داخل المجتمع ومنظمات الأعمال والسوق الاقتصادية والمالية، إضافة إلى دراسة و تحليل مختلف أدوات التبادل والوسائل الحديثة، والأزمات والنتائج الصادرة عنها وتنقلها نتيجة إرتباطها، وهو ما يزيد من أهمية هذه الدراسة التي تهدف بالأساس إلى التحكم في أثر مختلف المؤشرات الاقتصادية والمالية، وبخاصة المؤشرات النوعية ذات الدلالة الاجتماعية (المجتمع المدني) ودراسة علاقتها مع باقي أنواع رؤوس الأموال الأخرى، وأثرها على الاستعدادات الأولية والتنافسية، تكوين الرأسمال الفكري المعرفي وتراكمه وتوفير السلع العامة (التعليم، الصحة...)، التبادل والترابط الإجتماعي، بالإضافة إلى تعزيز ودعم العمل الحكومي (الحوكمة) والتكيف مع البيئة المحيطة بها بما يضمن لها تحقيق النمو و التجديد و الميزة التنافسية المستدامة.

انطلاقا مما سبق، يمكن طرح السؤال الجوهري الأتي :

ما هو دور مؤشرات الاقتصاد الاجتماعي في التعامل مع ازمات منظمات الاعمال؟

1. الأزمات / المفهوم : the crisis

الأزمات هي من مظاهر الحياة الاجتماعية البشرية المرتبطة بها والملازمة لها، وبالمنظمات والمجتمع ومختلف الدول، خاصة مع التوسع في النشاط والعمليات واتساع الاسواق وتعدد الاطراف المتدخلة فيه وخلف الادوات والوسائل الحديثة المتحكمة في التبادل، ذلك ما يدفع إلى ضرورة التفكير حول تفاديها اوالتعامل معها بشكل فعال في حال مواجهتها، بغرض الحد من النتائج السلبية لها أو تحويلها ايجابيا، وبالعودة الى ضبط المعاني نجد الأزمة لغةً تعني الشدة، والأزمة هي المضيق، ومصطلح الأزمة (Crisis) مشتق أصلاً من الكلمة اليونانية (KIPVEW) معنى تقرر (To decide)، أما اللغة الصينية فقد برعت إلى حد كبير في صياغة مصطلح الأزمة (Ji-Wet) وهي: (الخطر) و(الفرصة) لاستثمارها، وإمكانية الحل وأما اصطلاحا: فهي " حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قراراً ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو إيجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة"، والأزمة لها المفهوم الاجتماعي والاقتصادي والمالي والسياسي، حيث من الناحية الاجتماعية هي" توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن، ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة" وسياسية "حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي المطروح" والاقتصادية والمالية المرتبطة بالانتاج والدخل أو الاستدانة والافلاس، نتيجة المخاطر الائتمانية (مخطر القرض) ومخاطر السيولة، وأسعار الفائدة، وكذلك مخاطر الصرف والسوق وغيرها، اذن هي "ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول تحدد في ضوئها أحداث المستقبل التي تؤدي إلى تغيير كبير". 1969Random House Dictionary ويعرفها فليبس بأنها" حالة طارئة أو حدث مفاجئ يؤدي إلى الإخلال بالنظام المتبع في المنظمة، مما يضعف المركز التنافسي لها ويتطلب منها تحركاً سريعاً واهتماماً فورياً، وبذلك يمكن تصنيف أي حدث بأنه أزمة اعتمادا على درجة الخلل الذي يتركه هذا الحدث في سير العمل الاعتيادي للمنظمة"Norman Phelps 1986 ، وبالتالي هي خروج عن المسار العادي المخطط له عمليا وما يتوقع حدوثه بفعل التجربة وتدرج العمليات، لكن ميزة عدم التاكد واحتمالية الحدوث تبقى واردة، وبقدر الخروج وبعد المسار يكون اثر الازمة كبير او اقل.

1.1 خصائص الأزمة والأسباب

وحتى يمكن التعامل مع الموقف الخطير الذي يواجه الكيان الإداري على أنه يشكل أزمة فلابد أن يتوافر فيه مجموعة من الخصائص. ونرى أن الأزمات تتسم بخصائص Komfort.L ثلاث تؤدي إلى إعاقة التعامل معها ومعالجتها وهي: اولا/ عامل الخطر أو الاحتمالية وعدم التأكدUncertainty. ثانيا/عامل التفاعل Interaction. ثالثا/عامل التشابك والتعقيد: Complexity.

ونضيف الى الخصائص السابقة أن الأزمة تتميز بظهور تصرفات من فقد الثقة، فقدان العلاقات الاجتماعية، شيوع اللامبالاة، وعدم الانتماء. ان أسباب حدوث الأزمات متعددة، ومتجددة مع تجدد سبل الحياة، وعلى الباحث المدقق والإداري الناجح والخبير الممارس أن يكشف هذه الأسباب وأن يحدد جوانبها وأبعادها وتشخيصها حتى يتمكن من التعامل معها وإدارة الأزمة بنجاح. ويمكن حصر الأسباب على النحو التالي:

- فقدان الرقابة الانية او الدورية والمقارنة بين المحقق والمخطط له والظروف الراهنة.
- فقدان القدرته في إدارة المراحل الخمسة للأزمات بدءا من مرحلة النشاة والميلاد ثم النمو والانتشار ثم الاستقرار والنضج ثم الانحسار والتراجع الى الانتهاء والاختفاء

- خطا الفهم وتقدير المستقبل
- المعلومة الناقصة وعدم تماثل المعلومات.
- إتخاذ القرارات بناءا على الاخطاء
- نقص الخبرة والوسائل المتاحة
- عامل الزمن وعدم الانتظار.
- درجة الثقة والمصداقية الممنوحة

ويبقى عدم تتبع مراحل ادارة الازمة المتعارف عليها، وتوظيف مختلف الادوات والاساليب عامل اساسي في وقوع الازمات واستفحالها، وسبب تكررها اذا لزم الامر:

- مرحلة الاكتشاف والإنذار المبكر **Signal Detection**
- مرحلة الاستعداد والوقاية **Preparation / Prevention**
- مرحلة احتواء الأضرار **Containment / Damage Limitation**

- مرحلة استعادة النشاط **Recovery**
- مرحلة التعلم **Learning**

2.1 أنواع الأزمات وأثرها:

إن طريقة التعامل مع الازمة يعتمد بصورة كبيرة على درجة المعرفة بنوع وطبيعة هذه الأزمة. وعلى الرغم من تعدد وتنوع الأزمات، وتصنيف الأزمات يعتمد على الجانب الدراسي حيث يمكن للازمة ان تكون زاحفة او عنيفة فجائية او صريحة علنية مفتوحة او الضمنية المستترة: وهي من أخطر أنواع الأزمات وأشدها تدميراً للكيان الإداري، فهي أزمة غامضة في كل شيء سواءً أسبابها، أو معالمها أو العوامل التي ساعدت في ظهورها وتفاقمها، وبحسب الاطار الزماني والمكاني للازمة نستطيع وصفها بصفة دورية الحدوث والوحيدة، او عامة وجزئية او نقول محلية واقليمية ودولية، وبحسب اثرها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مثلا وتهديدها لوجود ومستقبل المنظمة والمجموعة يمكن وصفها بالحدة والبساطة، والازمات المادية ذات الطابع المالي والاقتصادي، الممكن قياسها كميا واستعمال الادوات الخاصة بها والاساليب العلمية والعملية.

2.مؤشرات الراسمال الاجتماعي ودورها في التعامل مع الازمات:

ان إدارة الأزمات والتعامل معها " نشاط هادف يقوم على البحث والحصول على المعلومات اللازمة التي تمكن الإدارة من التنبؤ بأماكن واتجاهات الأزمة المتوقعة، وتهيئة المناخ المناسب للتعامل معها، عن طريق اتخاذ التدابير للتحكم في الأزمة المتوقعة والقضاء عليها أو تغيير مسارها لصالح المنظمة" وهي "التعامل مع الأزمات من أجل تجنب حدوثها من خلال التخطيط للحالات التي يمكن تجنبها، وإجراء التحضيرات للأزمات التي يمكن التنبؤ بحدوثها في إطار نظام يطبق مع هذه الحالات الطارئة عند حدوثها بغرض التحكم في النتائج أو الحد من آثارها " والمخاطرة وعدم التأكد والزمن الضيق والمعلومة المتوفرة. و"مفهوم التنمية المستدامة حاليا لها تحصيل معنى أكثر وضوح وإتساع، والذي يفرض أن أهداف التطوير للفعالية الاقتصادية والثروة المادية يجب أن تأخذ حساب الانشغالات "préoccupations" الاجتماعية والبيئية (المحيطة) وبرامج العمل الحكومي"OCDE.2001 p.15 :

- أن يكون التغيير في حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة.
- أن تستند عملية التنمية بالدرجة الأولى على القوى الدائمة للمجتمع.
- أن تتضمن عملية التنمية تحقيق نموا متواصلا ومستمرا [تجدد موارد المجتمع دون استنزافها].
- أن تحقق توازنا بين قطاعات المجتمع الاقتصادية.
- أن تلبي حاجات الغالبية العظمى لأفراد المجتمع والعدالة والانصاف.

ومن الأدوات المهمة في هذا والمسطرة في البحوث والدراسات النظرية السابقة والتي تخدم التنمية الاقتصادية على أوجه عملية متعددة، سواء كان المعايير الكمية منها أوالنوعية:

- **العمل الجماعي المتعاون**
- **توسيع الثقة والتبادل**
- **المعلومة والاتصالات**
- **التنسيق والترابط والاندماج.**

- **القواعد المشتركة وتسهيل العمليات والبحث – تكاليف الجهد والزمن**
- **دور التنظيمات والشبكات: Bonding; Bridging; Linking**
- **السلع العامة والموارد والخدمات القاعدية الاساسية (السلع الاقتصادية والتعليم /الصحة / الأمن..)**
- **دور المؤشرات الاجتماعية في نقل الخبرة والمهارات وصقل الرأسمال البشري.**
- **استهداف الإنصاف والعدالة الاجتماعية والاقتصادية**

1.2 تنوّع الشبكات وأهميته واستعمالاتها المتعددة:

- الشبكات الموحدة BONDING: الداخلية للمنظمات
- الشبكات الرابطة BRIDGING الرابطة: الخارجية خارج المنظمات
- شبكات السلطة والمسؤولية LINKING الجسرية (المدمجة)

إن دراسة شبكات الروابط ونجاعتها وما يتعلق بها، كل ذلك له اتصال بالطرح النظري المسمى "الفراغات البنيوية للتركيب الاجتماعي" لـ R.BURT « les trous structuraux» لأجل تسهيل العمليات وتواصل التبادلات واستمراريتها بواسطة الشبكات والاتصالات المفقودة داخل هذا التركيب، من فتح قنوات المعلومة، وتوظيف العلاقات في الوصول للموارد.

2.2 المبادئ والقواعد المشتركة والقيم:

في سياق البحث "هناك تعاريف أخرى تميز المؤشر الاجتماعي ليس من حيث النتائج ولكن من حيث العلاقات أو الترابط بين الأفراد والموارد المتوفرة والمحصلة من خلالها وهي الفكرة الأساسية التي يتم عرضها من طرف "S.N.Darlauf Et M.Fafchamps,2004 الباحثين بصور مختلفة والبحث حولها، بحيث في وقت لاحق من البحث نجد (R.Putnam-2000) يعرفه على النحو "...الروابط بين الأفراد – الشبكات الاجتماعية ، وقواعد المعاملة بالمثل والجدارة بالثقة التي تنشأ منها"، وأيضا نجد Ostrom2000 كتب الرأسمال الاجتماعي هو "تبادل المعرفة، والتفاهم، والقواعد والتوقعات بشأن أنماط التفاعلات التي تحدثها فئات الأفراد من خلال العمليات المتكررة "، وفي سياق مماثل نجد (Bowles et Gintis- 2002) "أرجعه عموما إلى الثقة، والمتعلقة بارتباطات الشخص، والرغبة في أن تعيش بالقواعد الموافق عليها والمقررة داخل مجتمع معين ومعاقبة المعارض".، وكذلك يأتي تقديم Lin (2001)... للرأسمال الاجتماعي في إمكانية تعريفه عمليا أنه الموارد التشغيلية المتوفرة في الشبكات الاجتماعية وكذلك الوصول إليها واستخدامها من قبل الأعوان في العمليات، ولهذا فإن المفهوم له عنصرين هامين هما N.LIN1999 :

- الموارد الكامنة في العلاقات الاجتماعية وليس الأفراد.
- الوصول لهذه الموارد واستخدامها مع الجهات الفاعلة.

3.2 الراسمال الاجتماعي وعامل الثقة وكفاءة التبادل الاجتماعي:

الثقة هي من جهة "مصدر يعتمد عليه المؤشر الاجتماعي ومن جهة هي نتيجة له وهو كمثل قيمة بديلة تقريبا لعدد من القواعد والمعتقدات والقيم المدعمة للتعاون الاجتماعي" OCDE-2001، والثقة تتعلق بالأشخاص وثقتهم بالآخرين، وكذلك التساؤل إذا كان الأشخاص فعلا هم جديرين بالثقة، أي ما نسميه بالثقة المتبادلة، والثقة مؤشر جيد على الصدق والأمانة التي تنتجها عوامل متعددة منها الشبكات والقيم والقواعد المشتركة، وبالمكان التفريق بين ثلاثة أصناف من الثقة:

- الثقة بين الأشخاص المتعارفين (داخل وحدة اجتماعية واحدة كثل العائلة، الزملاء ، الجيران).
- الثقة بين الأشخاص الأجانب(غير المتعارفين بينهم).
- الثقة الخاصة بالمؤسسات العامة والخاصة.

4.2 المعلومة والاتصال وتسهيل العمليات والوصول للموارد المالية والاقتصادية:

إن دور مؤشرات الراسمال الاجتماعي في توفير المعلومة والاتصال والبحث M.Fafchamps يوضحه تكاليف البحث فيما يتعلق بالموردين

والزبائن وخدمات الإنتاج والسوق من التخزين والنقل، ومراكز التوزيع والوصول للاسواق، وتقدير وتوقع الارباح وبناء الخطط واتخاذ القرارات، إن الإنصاف الموسع المستفاد والعمل في الأسواق والمتاجر، بحيث إن حالة وجود المخزونات بكل سهولة يتم بيع المخزون وتصفية الثمن، وحالة العمل بالأسواق أين لا يوجد تكافؤ متداول ومضبوط للمعلومة الآنية حول المهن والوظائف المتاحة واليد العاملة –العمال–، هنا يأتي دور شبكة الروابط والعلاقات بين الأعوان الاقتصاديين في بعث قنوات المعلومة الخاصة بالمهن وطلب العمل المؤهل، وعرض السلع والموارد والفرص الاستثمارية، ثم يتبيّن أن حصة كبيرة من المهن تتحدد على قواعد التوصيات الشخصية (موضع ثقة وحسن الظن).

5.2 تراكم مؤشرات الرأسمال الاجتماعي وتوفيرها السلع العامة:

من خصوصية الراسمال الاجتماعي بمكتسباته ومعالمه ووسائله وأدواته المذكورة سابقا ان له اولوية توفير السلع العامة (التعليم – الصحة والخدمات القاعدية والموارد....) وهو مطلب اساسي لتجاوز الازمات وتحقيق الاهداف، ورفع الاستعدادات الاولية، واطلاق المشاريع القاعدية والتنموية وتجاوز الازمات والتخلف، وصناعة الرأسمال الفكري البشري وتوفير باقي انواع الراسمال من الموارد الاقتصادية والمالية والمواد الاولية وشبكة النقل والاتصالات واليد العاملة والتمويل اللازم....الخ.

6.2 دمج انواع الموارد المتاحة وأنواع رؤوس الاموال [المالي، الاقتصادي ،البشري (الفكري)]:

ان المؤشرات الاجتماعية التي مرجعها المجتمع المدني ومختلف التنظيمات الاجتماعية المكونة له، وكذلك خصائص البناء الاجتماعي ومميزاته المتعددة وغير المتجانسة طبعا، مثل الروابط، المعلومة والثقة والتبادل والموارد الاخرى كلها تجعل من الرأسمال الاجتماعي غير مكون ومحدد من وحدة واحدة، تجله يقوم بوظائف مختلفة ومتعددة من اقتصاد وتعلم وثقافة وسياسة واجتماع ويحقق اهداف مختلفة ومتعددة كذلك، اذن المؤشرات الاجتماعية وكأنها حيز ونقطة التقاء لمختلف انواع رؤوس الاموال المالية والاقتصادية والاجتماعية والبشرية الفكرية لأجل دمجها وصياغتها بما يحقق الاهداف والتطلعات غير المحققة بفقدها، ذلك بخصوصية ومميزات وأدوات المؤشرات الاجتماعية ومدى كثافتها ومستواها.

7.2 تبادل الخبرة والذكاء ونقل المهارة والتطوير ورفع مستوى تراكم الرأسمال الفكري والبشري:

إن معرفة العوامل الاجتماعية المتدخلة في انتاج الظواهر والازمات ودراسة الآليات المسببة لها لابد من الرجوع بداية الى الطرح النظري، سواء الدراسات التي تناولت المفهوم من جهة الشبكات والمظاهر الاجتماعية المشتركة في تسهيل الوظائف وتحقيق الاهداف المرجوة، أو الدراسات الاخرى التي قدمت الراسمال الاجتماعي أنه مجموعة الموارد المحققة والمحتملة بواسطة الانتماء الى الشبكات أي الكامنة فيها [P.Bourdieu- Lin 2001-Burt 2000]، وعلى كل حال فإن مفهوم المؤشر الاجتماعي وأدواته المكونة له تفتح الطريق أمام دراسة الدور الذي يمكن تقديمه في علاج اشكالية الازمات وتعقدها لدى الافراد ومختلف الأعوان، نجد في طرح M.LEVESQUE.2005,p.5 الفكرة العامة التي يتناولها البحث تتمركز حول فكرتين:

- أهمية ودور الشبكات الاجتماعية والمجموعات وفاعلية العلاقات بين المتعاملين.
- الرأسمال الاجتماعي وعلاقته مع باقي اشكال الرأسمال[البشري (الفكري) والاقتصادي والمالي].

8.2 العمل الجماعي المتعاون والترابط الاجتماعي (التخصص وتكامل المهام والعمليات): la cohésion sociale

الفكرة الاساسية هنا أن العمل الجماعي والتعاون تصبح هي موضوع عمل المؤشر الاجتماعي، لأن ذلك مرتبط كما بينا بعامل الشبكات والمجموعات الاجتماعية وتحقيق الاهداف المشتركة والمصالح المتبادلة بين الأعوان، وهو "يعكس المظهر الاجتماعي داخل منظمات الاعمال والمجتمع المدني، ويتناول حل المشاكل حول العمل الجماعي والمصالح المشتركة وما يتعلق بالانتهازية (الفساد)، وبدوره العمل الجماعي هو يتصل بمكسب ثلاثة أقسام منها: الثقة الفاعلة والتبادل الفعال لخدمة التنمية، القواعد والالتزامات المنظمة، والشبكات الاجتماعية والتجمعات التطوعية المرتبطة بالنشاط المدني"M.SIISIÄINEN 2000.

9.2 الاستعدادات l'innovations الاولية للاستثمار وخلق القيمة المضافة(الثروة) والميزة التنافسية:

وضع M.WOOLCOCK and D.NARAYAN 1999.P1 توجهات نظرية في توظيف المؤشرات الاجتماعية لأجل التنمية الاقتصادية ومواجهة الازمات على مستوى منظمات الاعمال والمجتمع والحكومات:

I. **النظرة الاجتماعية التنظيمية:** تخص المجتمع المدني والمجموعات الاجتماعية على المستوى المحلي (Portes and Landolt) في تسهيل العمليات لذلك نجاعتها مرتبطة بالعدد والكثافة.

II. **نظرية الشبكات:** هنا لدينا المستوى السفلي الجزئي MICRO والعلوي MACRO، أي دراسة أثر شبكة العلاقات والروابط بكل أنواعها أي العلاقات الأفقية الداخلية والعمودية الخارجية :(Gittell and Vidal, 1998)
(Portes and Sensenbrenner 1993; Portes1995, 1997,1998), A.Portes R.Burt (1992, 1997, 1998), , and Minten 1999) D.Massey (Massey and Espinosa 1997; Massey 1998), and M.Fafchamps.

III. **النظرة الخاصة بالمؤسسات (الهيئات المؤسساتية والسياسية والقانونية):** مؤشرات الراسمال الاجتماعي بالنسبة لهذه المؤسسات بمنظور عملي تطبيقي هو متغير تابع، وبالنسبة للنظرة الأولى والثانية المؤشر الاجتماعي هو متغير مستقل تحكم عليه جيد أم لا، والنظرة تبين أن القدرة القصوى لعمل المجموعات مرتبطة بنوعيتها، بمستوى الثقة العامة (الممكن قياسها بالعوائد الضريبية المرتبة بالنمو الاقتصادي).

IV. **نظرة المشاركة الاجتماعية والعمل التكاملي:** تبحث فيما بين عمل المؤسسات الحكومية وشبكات المجتمع.

10.2 الفعالية والكفاءة والشفافية في اداء العمليات والتعامل مع الفساد:

تعريف الفساد **هو** "التعسف أو مشاركته في استعمال السلطة، أو المنصب الوظيفي أو ما يتعلق بالموارد والخدمات بالقطاع العام أو الخاص، لغرض مكاسب شخصية أو خاصة خلاف القواعد والالتزامات"، أو إنحراف في "تحويله (أي المؤشر الاجتماعي العام) إلى مؤشر اجتماعي شخصي بوضعه بين يدي العون المكلف، وتخويله السلطة في ذلك للعمل لخدمة المجموعة"P.BOURDIEU.p3 . **وقد** تبيّن لدينا ان الفساد له اثر سلبي وعكسي كليا لإيجابية الراسمال الاجتماعي، التوظيف المنحاز تأثيره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

11.2 البقاء والاستمرارية داخل السوق واثر البيئة المالية والاقتصادية

ان المركز المالي لمنظمات الاعمال يعكس بصورة عملية مستوى الاداء والتحكم في العمليات واتخاذ القرارات التي تمكن من خدمة اهداف المشروع، وهو عامل مهم مستهدف من ادارة الازمات وتبني مؤشرات الراسمال الاجتماعي وتوظيفاتها، عدم الافلاس ومواجهة انواع المخاطر المالية والتشغيلية وغيرها الداخلية والخارجية، باتباع ماسبق عرضه، يمكن الدلالة عليه بالمؤشرات المالية من مثل الملاءة والاستقلالية ونسب السيولة والخزينة، وحجم الخسائر ورقم الاعمال وغيرها.

12.2 الجدوى الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاهداف المشتركة: Feasibility study

التخطيط الاستراتيجي ضروري ومهم، ودراسة البيئة الاقتصادية والمالية والاجتماعية يكون له اثر على حياة المشروع وبقائه واستمرارية وجود منظمات الاعمال المعنية بها، ولأجل مواجهة الازمات وتحقيق الاهداف وتحصيل الموارد، ومنها دراسة السوق، والميزة التنافسية، والعملاء، والعوامل الخارجية المؤثرة، والقدرات المتوفرة والممكن نقلها وتعلمها أو شرائها والعائد المتوقع منها، ان المؤشرات الاجتماعية تترجم مجموع الموارد المحصلة أو المحتملة التحصيل بواسطة ملكية شبكة من الروابط، وعند J.Coleman هو مورد وسيطي لتسهيل العمليات، وعليه من المؤكد أنها تخدم الفعالية والكفاءة وتسهيل العمليات والتعاون، وهي أداة مساعدة لتحصيل الموارد والوصول إليها بأقل كلفة استغلال، من خلال الاستفادة من توظيف الشبكات والقيم والثقة المتبادلة والتفاعل الاجتماعي بين الاعضاء في المجتمع المدني والمجموعات في العمليات مثل أصول اقتصادية، "It's not what you know; it's who you know" "=" لابد فيها من الربط بين الجوانب الثلاثة الضرورية للعمل:

- **البيئةالخارجية الهيئات المؤسساتية، السياسية والقانونية المحلية او الدولية وباقي المتغيرات**
- **البنية الاجتماعية "l'infrastructure sociale".**
- **السوق الاقتصادي والمالي.**

3. الدراسة التطبيقية: قياس اثر مؤشرات الرأسمال الاجتماعي في التعامل مع ازمات منظمات الاعمال (حالة الجزائر).

1.3 جدول الارتباط بين المؤشرات الاجتماعية والمؤشرات الاقتصادية والإدارة الحكومية(البيئة الخارجية) و مؤشرات الرأسمال البشري و الفكري لمنظمات الإعمال:

المؤشرات الاجتماعية و العمل الحكومي		المؤشرات الاقتصادية الخاصة بمنظمات الإعمال							مؤشرات الرأسمال البشري و الفكري لمنظمات الإعمال					المحور الكلي
		gdp_per_capita	التنافسية	التضخم	الاستثمار الأجنبي المباشر	سعر الصرف	حجم القوى العاملة	طلبات تسجيل العلامات التجارية	طلبات تسجيل براءات الاختراع	مؤشر محاربة الفساد				
المؤشرات الاجتماعية	معدل العضوية	0.613*	*0.692**	0.307	0.758**	0.957**	0.958**	0.104	0.707**	0.409	0.90**			
	تطور الجمعيات	0.549*	*0.847**	0.358	0.746**	0.946**	0.956**	0.092	0.719**	0.412	0.902**			
	الثقة والتضامن	0.514*	*0.463*	0.130	0.745**	0.977**	0.994**	0.165	0.773**	0.493*	0.969**			
	العمل الجماعي	0.530*	*0.473*	0.135	0.753**	0.979**	0.994**	0.157	0.769**	0.477	0.963**			
	مؤشر المعلومة	0.363	*0.548*	0.197	0.677**	0.883**	0.917**	0.262	0.898**	0.593*	0.970**			
	مؤشر الترابط	-0.259*	*0.628*	0.550*	0.359	0.760**	0.771**	0.243	0.637*	0.491*	0.747**			
المحور الكلي		0.583**	0.228	0.637**	0.937**	0.753**	0.5	0.770**	0.129	0.929**	0.906**			
مؤشرات العمل الحكومي	الشفافية والمساءلة	0.315	0.605**	0.594**	0.453	0.666**	0.526*	0.176	0.390	0.492*	0.419			
	الاستقرار السياسي	0.155-	0.687**	0.683**	0.598**	0.860**	0.810**	0.447	0.830**	0.561*	0.650**			
	الفعالية للسلطة الحكومية	0.062	0.416	0.519*	0.266	0.683**	0.576*	0.377	0.593*	0.856**	0.464			
	نوعية الأنظمة	0.491*	0.232	0.216	0.473*	0.245	0.053	0.085-	0.065	0.146	0.130-			
	العدالة واحترام الحقوق	0.159	0.757**	0.721**	0.611**	0.825**	0.709**	0.281	0.540*	0.360	0.537*			

2.3 اختبار السببية :

1.2.3.اختبار الاستقرارية : يقوم هذا الاختبار على فحص استقرارية متغيرات الدراسة مع مرور الزمن و ذلك باستخدام اختبارAUGNENTED DICHY-FULLE (ADF) للكشف عن جذر الوحدة لبيانات السلسلة حيث تم الحصول النتائج الموضحة في الجدول الأتي :

المؤشرات		اختبار ADF عند مستوى معنوية α= 0.05					
		LEVEL			عند الفروق الأولى* او الثانية **		
		t المحسوبة	t النظرية	القرار	t المحسوبة	t النظرية	القرار
مؤشرات اجتماعية	معدل العضوية	3.690-	2.555-	غير مستقرة	1.962-	3.876-	مستقرة **
	تطور الجمعيات	3.710-	2.230-	غير مستقرة	3.065-	4.026-	مستقرة **
	الثقة والتضامن	3.673-	1.799-	غير مستقرة	3.029-	6.636-	مستقرة *
	العمل الجماعي والتعاون	3.673-	0.711-	غير مستقرة	3.029-	8.960-	مستقرة *
	مؤشر المعلومة والاتصال	3.658-	0.209	غير مستقرة	3.052-	6.928-	مستقرة **
	مؤشر الترابط	3.791-	5.569-	مستقرة			
المحور الكلي		3.65-	7.66-	مستقرة			
مؤشرات المالية	صافي الائتمان المحلي	3.62-	1.43-	غير مستقرة	3.00-	3.39-	مستقرة *
	المطالبات المستحقة	3.62-	5.44-	مستقرة			
	إجمالي الادخار	3.62-	1.86-	غير مستقرة	3.63-	5.84-	مستقرة *
	إجمالي الدخل المحلي	3.62-	49.08-	مستقرة			
	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	4.10-	0.10-	مستقرة	3.32-	8.00-	مستقرة **
	القيمة المضافة للمؤسسات	3.61-	2.18-	غير مستقرة	3.00-	5.81-	مستقرة *
المحور الكلي		3.62-	3.69-	مستقرة			
المؤشرات الاقتصادية	gdp_per_capita	3.622-	3.076-	غير مستقرة	3.004-	6.031-	مستقرة *
	التنافسية	3.622-	1.991-	غير مستقرة	3.012-	7.953-	مستقرة **
	التضخم	3.632-	4.351-	مستقرة			
	الاستثمارالأجنبي المباشر	3.622-	3.655-	مستقرة			
	سعر الصرف	3.622-	1.114-	غير مستقرة	3.004-	3.504-	مستقرة *
المحور الكلي		3.62-	1.34-	غير مستقرة	3.00-	3.87-	مستقرة *
مؤشرات رأسمال فكري و بشري	حجم القوى العاملة	3.63-	2.71-	غير مستقرة	3.01-	5.33-	مستقرة **
	طلبات تسجيل براءات الاختراع	3.67-	0.016	غير مستقرة	3.08-	4.71-	مستقرة **
	طلبات تسجيل العلامات التجارية	3.63-	4.53-	مستقرة			
	مؤشر محاربة الفساد	3.71-	2.05-	غير مستقرة	3.06-	3.96-	مستقرة *
المحور الكلي		3.65-	1.64-	غير مستقرة	3.02-	7.01-	مستقرة **

2.2.3 اختبار GRANGER للسببية :

المؤشرات الخاصة بمنظمات الاعمال		المؤشرات الاجتماعية																			
		العضوية			الجمعيات			الثقة			العمل الجماعي			المعلومة والاتصال			الترابط		
		F CAL	A PRO	نوع العلاقة	F CAL	α PRO	نوع العلاق ة	F CAL	A PRO	نوع العلاقة	F CAL	α PRO	نوع العلاقة	F CAL	F TAB	نوع العلاق ة	F CAL	α PRO	نوع العلاقة
المؤشرات الاقتصادية	gdp_per_capita	1.25	0.31	تبادلية	0.35	0.70	تبادلية	2.89	0.06	احادية	2.44	0.12	تبادلية	0.19	0.82	احادية	0.91	0.43	تبادلية
	التنافسية	2.45	0.12	تبادلية	2.57	0.11	أحادية	2.44	0.12	تبادلية	2.59	0.11	احادية	1.08	0.36	تبادلية	0.72	0.51	تبادلية
	التضخم	3.34	0.03	لا يوجد	3.40	0.04	لا يوجد	2.23	0.14	تبادلية	2.96	0.08	تبادلية	1.39	0.02	لا يوجد	0.66	0.03	لا يوجد
	الاستثمار الأجنبي	3.09	0.04	لا يوجد	3.00	0.08	تبادلية	3.28	0.03	لا يوجد	3.79	0.04	لا يوجد	1.32	0.29	احادية	2.52	0.14	تبادلية
	سعر الصرف	0.66	0.53	تبادلية	1.17	0.34	احادية	2.63	0.02	لا يوجد	2.67	0.10	احادية	0.03	0.96	تبادلية	0.01	0.98	احادية
المحور الكلي		0.16	0.85	تبادلية	0.29	0.75	تبادلية	0.87	0.44	تبادلية	0.74	0.49	تبادلية	0.07	0.92	تبادلية	0.38	0.69	أحادية
مؤشرات الرأسمال البشري و الفكري لمنظمات الإعمال	حجم القوى العاملة	0.31	0.73	تبادلية	0.36	0.70	تبادلية	2.56	0.11	تبادلية	3.62	0.06	تبادلية	0.05	0.94	تبادلية	2.09	0.18	أحادية
	تسجيل العلامات التجارية	0.14	0.87	تبادلية	0.03	0.96	تبادلية	1.17	0.33	تبادلية	3.69	0.04	لا يوجد	5.81	0.01	لا يوجد	10.9	0.00	لا يوجد
	تسجيل براءات الاختراع	2.08	0.17	تبادلية	5.25	0.03	لا يوجد	0.55	0.58	تبادلية	0.16	0.84	تبادلية	0.27	0.76	تبادلية	2.31	0.17	تبادلية
	محاربة الفساد	0.81	0.47	تبادلية	0.38	0.69	تبادلية	0.49	0.62	أحادية	0.11	0.88	تبادلية	0.24	0.78	تبادلية	2.79	0.12	تبادلية
المحور الكلي		0.17	0.84	تبادلية	0.08	0.92	تبادلية	0.21	0.81	تبادلية	0.04	0.95	أحادية	5.45	0.02	لا يوجد	0.54	0.59	تبادلية
المؤشرات المالية	صافي الائتمان المحلي	0.95	0.41	تبادلية	0.58	0.57	تبادلية	0.77	0.48	تبادلية	0.29	0.74	تبادلية	3.34	0.07	تبادلية	4.37	0.04	لا يوجد
	المطالبات المستحقة علىالمؤسسات	1.02	0.39	تبادلية	4.07	0.03	لا يوجد	18.60	0.00	لا يوجد	17.5	0.00	لا يوجد	0.28	0.75	تبادلية	3.84	0.06	أحادية
	إجمالي الادخار	1.90	0.19	تبادلية	1.31	0.31	تبادلية	1.46	0.26	تبادلية	0.94	0.41	تبادلية	3.46	0.06	تبادلية	0.55	0.59	تبادلية
	الدخل المحلي	2.78	0.10	تبادلية	1.09	0.37	تبادلية	6.34	0.01	لا يوجد	4.68	0.02	لا يوجد	0.08	0.91	تبادلية	1.07	0.38	أحادية
	تكوين رأس المال الثابت	0.19	0.83	تبادلية	3.17	0.36	تبادلية	5.35	0.10	تبادلية	7.05	0.07	أحادية	3.29	0.17	تبادلية	2.54	0.03	لا يوجد
	القيمة المضافة	1.66	0.23	تبادلية	0.87	0.44	تبادلية	0.75	0.48	تبادلية	0.48	0.62	تبادلية	2.37	0.13	تبادلية	0.19	0.82	تبادلية
المحور الكلي		0.18	0.83	تبادلية	0.03	0.96	تبادلية	2.60	0.10	تبادلية	0.70	0.51	تبادلية	21.2	0.00	لا يوجد	0.96	0.42	تبادلية

الخاتمة:

إن الدراسات النظرية والتطبيقية الاقتصادية السابقة، والنتائج المتوصل في البحث بين يدينا تؤكد بقوة الاثر الايجابي للاقتصاد الاجتماعي بفعل معالمه ومتغيراته المتعددة والمتسمة بعدم التجانس لتخدم عمليات وتحقق اهداف كذلك مختلفة اقتصادية واجتماعية،... من مثل الشبكات والثقة والمعلومة والقواعد والمبادئ المشتركة والترابط والاتصال ومعدل الانتماء والعضوية في منظمات الاعمال والمجتمع، كلها كانت بمثابة الرأسمال الاجتماعي مثل الرأسمال المالي والاقتصادي والفكري البشري، الذي يعالج اشكالية البحث ألا وهي مدى كفاءة وفعالية مؤشرات الراسمال الاجتماعي واثر توظيفها في التعامل مع ازمات منظمات الاعمال والمجتمع والحكومات.

ان مؤشرات الراسمال الاجتماعي المعلنة في الدراسة من طرف الباحثين والمنظّرين والهيئات الدولية تصلح ان تكون مشتركة بين مختلف الدول والمنظمات والمجتمعات المدنية رغم الخصوصية الاجتماعية والبيئة الخاصة بها، وهو مايميز الراسمال الاجتماعي ومؤشراته بانه ياخذ اعتبار لتلك المظاهر والميّزات المرتبطة بكل مجتمع ومنظمة، وفي نفس الوقت يأخذ اعتبار للطرف الاخر وخصوصيته، فيبرز عامل المبادئ والقواعد والاهداف المشتركة، والروابط والعلاقات المشتركة وما تحمله من الموارد متعددة والمعلومة والاتصال والاندماج والفرص المربحة. فيتم تحويل تلك العلاقات

والروابط الطارئة العابرة الى اخرى نفعية اقتصادية، فتصبح قنوات تنقل الموارد وتجمع انواع رؤوس الاموال والخبرات والمهارت وتوفر السلع العامة والخدمات الاولية التي ترفع الاستعدادات لدى المنظمات والمجتمع وبالتالي ادارة الازمات بفعالية وكفاءة عالية وهذا مهم في البحث والدراسة.

اذن تطوير العمليات والسياسات والبرامج الحكومية، والاستراتيجات التي تتمحور حول الراسمال الاجتماعي يكون له الاثر الايجابي على منظمات الاعمال والمجتمع المدني والاستعدادات الاولية له، لإنطلاق المشاريع التنموية وإنجاحها، والتغلب على معيقات التنمية بالمجتمعات ومنظمات الأعمال لدى مختلف الدول خاصة دول العالم الثالث والحاجة الملحة الى توفير الموارد الاجتماعية الاساسية والخدمات وتلبية مطالب المجتمع المدني ومختلف الأعوان الاقتصاديين، ودفع عجلة التنمية الى الامام في عالم متأزم ماليا واقتصاديا على وجه الخصوص، والتنمية البشرية تبقى اساس التنمية والرفاهية المستدامة وقد تقرر عندنا ان الراسمال الاجتماعي هو الاداة الموصلة لها من خلال:

- صناعة الرأسمال الفكري والبشري ونقل الخبرة والمهارات
- توفيره السلع العامة والخدمات القاعدية.
- تسهيل الاتصالات وحيازة المعلومة و تسهيل العمليات الاستثمارية والعمل الجماعي المتعاون.
- خدمة الترابط والاندماج والتضامن الاجتماعي ورفع مستوى الرأسمال البشري أو الرأسمال الثقافي.
- تسهيل الوصول الى الموارد الاقتصادية والمالية والاندماج في سوق العمل.
- ترابط الراسمال الاجتماعي كرأسمال مع الرأسمال المالي الاقتصادي والبشري، وتراكمها بالاستثمار فيها.
- تحقيق الاهداف المشتركة والتغلب على الازمات داخل المنظمات.

المراجع:

ET KWON.S,'' Social Capital: Prospects for a New Concept'', University Of Southern ADLER.P.S California, Academy Management, 2002, vol.27, no.1, p.p 17-40

BOURDIEU.P, « Le Capital Social, Notes Provisoires », Actes de la recherche en sciences sociales, année.1980, volume.31, L'éditeur de Persée, p.p 2-3

BURT.R,"Structural Holes:The Social Structure of Competition",Cambridge (Mass.), Harvard University Press, 1992

Social Capital In The Creation Of Human Capital", The American Journal Of " COLEMAN.J, Sociology, vol. 94, Supplement: Organizations And Institutions: Sociological And Economic: approaches to the analysis of social structure, The University Of Chicago Press, Chicago, Illinois 60637.JSTOR, 1988, p.p s95-s120

DELORS.J ET D'AUTRE, « Le Conseil De L'emploi, Des Revenus Et De La Cohesion Sociale », Dossier N° 3 Du Cerc 113, Rue De Grenelle 75007, Paris, 2007

"Social Capital, Trust and Development", Department of Economics, University of FAFCHAMPS.M, Oxford, Manor Road, Oxford, February.2002

GRANOVETTER.MARK, "The Strength of Weak Ties", American Journal of Sociology, no 78 (1973), p.1360-1380.

, Annals of the American Academy of Political and "The Rural Community Centre" HANIFAN.L, Social Science 67: 130-8, 1916 http://www.spc.uchicago.edu/ssr1/PRELIMS/Theory/weber.html#WEBER3

KNACK.S ET KEEFER.PH, "Does Social Capital have an Economic Payoff? A Cross-Country Investigation ", Quarterly Journal of Economics, vol. 112, no.4, 1997, p.p 1251-1288

LA PORTA.R, SILANES.L.F, SHLEIFER.A ET VISHNY.R.W, "Trust In Large Organizations", American Economic Review, paper and proceedings, vol.87(2), 1997, p.p 333-338

LEVESQUE.M Et WHITE.D, « Le Concept De Capital Social Et Ses Usages », lien social et politiques, n°.41, 1999.

LIN.N, "Social Capital: a theory of social structure and action", Cambridge, Cambridge University Press, 2001

OCDE(Organisation de développement et de coopération économiques),"Du Bien Etre Des Nations: Le Rôle Du Capital Humain Et Social", 2 Rue André –Pascal, 75775 Paris Cedex.16, France, 2001

PUTNAM.R, R.LEONARDI And R.NONETTI, "Making Democracy Work ; civic traditions in modern italy", Princeton University Press, 41 William Street Princeton, ISBN 0-691-07889-0, New Jersey 08540, the United Kingdom, 1993

PUTNAM.R, "Bowling Alone", Journal of democracy 6.1-1995, National Endowment For Democracy And The Johns Hopkins-University Press, 1995, p.p 65-78

, SocioSite: 2006." Economy and Societ" WEBER.M,

WOOLCOCK.M and NARAYAN.D, « Development Social Capital: Implifications for Theory, Research and Policy», World Bank, december.1999